التعايش في مجتمع تعددي : دراسة حالة العراق

أ.د. خيري عيد الرزاق جاسم (*)
muthanakhairi@yahoo.com

الملخص :

على الرغم من اعتقادنا بأن المجتمع العراقي يُعد من المجتمعات المتجانسة إلى حدٍ بعيد، إلا أن طبيعة الانتقال في الحكم وتغيير النظام السياسي السابق لم تكن طبيعية بسبب الاحتلال الامريكي ، وما أفرزه ذلك الاحتلال من تداعيات على التركيبة المجتمعية في العراق لاسيما فيما يتعلق بالتعايش بين مكوناته بشكل جعل المهتمين يبحثون في سبل إعادة اللحمة الوطنية وترسيخ التعايش فيه .

ولذلك انطلقنا في دراستنا هذه من فرض رئيس مفاده " ليس بالضرورة أن يكون المجتمع التعددي مجتمعاً غير متعايش بل على العكس قد يكون التعدد في المجتمع عامل إثراء للتعايش والتجانس بين المكونات المجتمعية " .

المقدمة :

تُعد دراسة مسألة التعايش في المجتمعات اياً كانت تسميتها وأيا كانت درجة تطورها من المسائل المهمة والحيوية لأنها بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة العلاقات السائدة في المجتمع ودرجة تماسكه . وتغدو الدراسة أكثر أهمية في المجتمعات التعددية لأن في تلك المجتمعات حاجة للبحث في طبيعة المجتمع وطبيعة العلاقات السائدة أو المرجوّة بين

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

مكوناته ، فضلاً عن البحث في الاليات والسبل الكفيلة بتجسيد حالة التعايش وترسيخها في تلك المجتمعات .

وإذا كانت الحاجة إلى التعايش مسألة طبيعية في أي مجتمع ، فإنها تغدو ملحة في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية في شكل نظام الحكم أو مرورها بأزمات مجتمعية بسبب تشنج العلاقات بين مكوناته أو تصارعها ، بشكلٍ يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع وتفككه ، ويؤثر بالتالي على الاستقرار السياسي للدولة .

مما تقدم كان اهتمامنا بدراسة التعايش في المجتمع التعددي بصورة عامة للتعريف به ، ودراسة أركانه والآليات المجسدة له ، ومن ثم دراسة حالة العراق ، انطلاقاً من أن العراق يُعد المجتمع فيه مجتمعاً تعددياً ، ويمرُ منذ العام **2003** بمرحلة انتقالية ما تزال اثارها وتداعياتها مستمرة أثرت في المجتمع والعملية السياسية الناشئة فيه ، وعلى الرغم من اعتقادنا بأن المجتمع العراقي يُعد من المجتمعات المتجانسة إلى حدٍ بعيد ، إلا أن طبيعة الانتقال في الحكم وتغيير النظام السياسي السابق لم تكن طبيعية بسبب الاحتلال الامريكي ، وما أفرزه ذلك الاحتلال من تداعيات على التركيبة المجتمعية في العراق لاسيما فيما يتعلق بالتعايش بين مكوناته بشكل جعل المهتمين به يبحثون في سبل إعادة اللحمة الوطنية وترسيخ التعايش فيه .

ولذلك انطلقنا في دراستنا هذه من فرض رئيس مفاده " ليس بالضرورة أن يكون المجتمع التعددي مجتمعاً غير متعايش بل على العكس قد يكون التعدد في المجتمع عامل إثراء للتعايش والتجانس بين المكونات المجتمعية " .

وقسم البحث إلى مقدمة وخمسة محاور فضلاً عن الخاتمة :

المقدمة :

المحور الأول : التعايش في الادراك الاجتماعي السياسي .

المحور الثاني : أهمية التعايش والتسامح بين مكونات المجتمع وركائزه .

المحور الثالث : سبل حل اشكالية التعددية المجتمعية .

المحور الرابع : المجتمع العراقي والتعايش بين مكوناته .

المحور الخامس : اليات تحقيق التعايش السلمي في العراق .

الخاتمة .

المصادر .

المحور الأول : التعايش في الادراك الاجتماعي – السياسي

يصنف علماء الاجتماع المجتمعات من حيث تنوعها وانسجامها إلى ثلاثة أصناف :[1]

1- المجتمع المتجانس : لا يوجد في العالم مجتمع واحد متجانس كلياً ، وبشكل مطلق ، وإنما يقصدون بالتجانس في المجتمعات ، التجانس النسبي وليس المطلق ، وهذا يعني المجتمع يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً ، فتتوحد الهوية الخاصة والعامة في هوية واحدة جامعة ، وتسود في هذا المجتمع عملية الانصهار .

2- المجتمع الفسيفسائي : هو المجتمع الذي يتألف من جماعات عدة تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة ، وتتصف العلاقات في ما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم الاتفاق على الأسس .

3- المجتمع التعددي : وهو الذي يتشكل من جماعات عدة تحتفظ بهويتها الخاصة ، إلا أنها تمكنت من إيجاد صيغة تؤالف بين الهوية الخاصة والهوية العامة ، لكنها قد تتعرض لهزات بسبب تدخل خارجي أو تسلُط لجهة داخلية على حساب أخرى .

لا ينطوي مفهوم التعايش في معاجم اللغة العربية على مفهوم واضح ومحدد للمعنى المعاصر للكلمة ، فالتعايش حالة اجتماعية مشتقة من العيش.[2]

حينما نتحدث عن التعايش بين مكونات وتعبيرات المجتمع والوطن الواحد، فإننا حقيقة نتحدث عن قيمتين أساسيتين وهما قيمة الاختلاف وقيمة المساواة.

ومفهوم التعايش بطبيعته ومضمونه، لا يلغي التنافس أو الخلافات بين المكونات والتعبيرات والأطياف، وإنما يحدد وسائلها، ويضبط متوالياتها. فالتعايش لا يساوي السكون والرتابة،

وإنما يثبت الوسائل الايجابية والسلمية لعملية التنافس والاختلاف ،ويرفض الوسائل العنيفة بكل مستوياتها لفض النزاعات أو إدارة الاختلافات والتباينات.[3]

أن أخطر ما يواجه المجتمعات التي مرت بأحداث الثورات والصراعات هو الانقسام الحاد بين مكوناتها، الأمر الذي يلزم معه تبني حزمة من الاليات والإجراءات تحت مظلة العدالة الانتقالية لإعادة الوفاق إلى المجتمع وتحقيق التعايش السلمي المؤدي إلى الاستقرار المجتمعي، فيما يطلق عليه مجازاً المصالحة الوطنية.[4]

فالكثير من الدول ضمت قوميات متعددة الأديان واللغات والثقافات والمذاهب ، غير ان هذه التعددية امتزجت بوعي الفرد لحقوقه ووعي الجماعة لخصوصياتها ، وان مسألة الاعتراف بالتعددية باتت تشكل الموضوع الأهم في صلب الدساتير المعاصرة بعد سقوط الدكتاتوريات وسرعة التحولات الاجتماعية والسياسية التي حدثت بعد ذلك.[5]

وينبغي أن نعترف بحقنا جميعاً بالاختلاف ، وهذا الاعتراف ينبغي أن لا يقود إلى التحاجز وبناء الكانتونات الاجتماعية المنعزلة عن بعضها ، كما إنه ينبغي أن لا يقود إلى التعدي على الحقوق .[6]

فالتعايش هو حصيلة بناء علاقة إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة . وأي خلل في هذه المعادلة ، يضر بحقيقة التعايش في أي مجتمع ووطن .

ومفهوم التعايش بطبيعته ومضمونه، لا يلغي التنافس أو الخلافات بين المكونات والتعبيرات والأطياف، وإنما يحدد وسائلها، ويضبط متوالياتها. فالتعايش لايساوي السكون والرتابة، وإنما يثبت الوسائل الإيجابية والسلمية لعملية التنافس والاختلاف، ويرفض الوسائل العنيفة بكل مستوياتها لفض النزاعات أو إدارة الاختلافات والتباينات.

والتعدية الاثنية تعني العيش المشترك في مجتمع واحد على مستوى الفرد والجماعة والمؤسسات، وكل قومية تتميز بتراث خاص اكتسبته عبر العصور والأجيال حتى أصبح جزءا من تاريخها ومنجزاتها، وتدخل في ذاكرتها الكثير من الرموز والقيم الخاصة بها، وتشكل الحارس الأقوى لحدود الاثنية والمحافظة على هويتها .[7]

كما إن مفهوم التعايش، لا يختزل الاختلافات بكل مستوياتها، وإنما يعتبرها حالة طبيعية وجزء أساسي من الوجود الانساني، ولكنه يرفض أن تتحول عناوين الاختلاف والتباين، وسيلة لامتهان كرامة المختلف أو التعدي على حقوقه الخاصة والعامة، فالتعايش كمفهوم وممارسة، لا يشرع بأي نحو من الأنحاء، لأي طرف مهما كان الاختلاف والتباين، إلى التعدي على الحقوق أو تجاوز الأصول والثوابت في التعامل مع المختلف وفق ضوابط العدالة والمناقبية الاخلاقية ، لذلك فان خلق معادلة متوازنة وحيوية بين مفهومي الاختلاف والمساواة ، هو جذر التعايش وجوهره النوعي ، فالاختلاف لا يقود إلى الظلم والافتئات ؛ بل يؤكد قيم العدالة والمساواة .

إذا تحققت هذه المعادلة ، تحقق مفهوم التعايش في الفضاء الاجتماعي والوطني ، وبدون هذه القيم والحقائق لا ينجز مفهوم التعايش في أي مجتمع وفضاء إنساني .[8]

على الدولة أن تقر للتعدّدية بوجود فاعل باعتبارها واحدة من العناصر المكوّنة للنسيج المجتمعي ومصدراً من مصادر المعرفة الإنسانية ، [9] فضلاً عن إعادة توجيه الإمكانيات والطاقة الإيجابية المرغوب فيها وتقويتها للقضاء على مجموعات الهيمنة الثقافية لخلق مجتمع متعدد الثقافات يكون فيه الأفراد هم المسؤولون عن ضمان احترام الاختلاف مع السعي لتحقيق المساواة للجميع والدعم الاجتماعي والتربوي والنفسي والصحي والاقتصادي.[10]

يرى هابرماس أن الدولة الحديثة التي بنيت على أساس المبدأ الجمهوري ، هي دولة دستورية ديمقراطية ، استندت أساساً إلى العقل الطبيعي مصدراً للقوانين ، وهذا أدّى إلى نشوء مفهوم عن الدولة يعتبرها أداة الدمج المجتمعي الوحيدة بتصورها الإنسان مواطناً ينتمي إلى الدولة قبل أيّ شئ اخر ، وبلغت هذه الدولة مفهومها الأبرز في الدولة – الأمة،[11] لكن الدولة اليوم أمام هذا التبدّل الحاصل ، تبقى أداة دمج لا أداة صهر بمعنى تغييب العناصر، وهذا يعني :[12]

أولاً : أن الدولة لا يمكن أن تستند حصراً إلى اتفاق مسبق يؤمّن وحدة ثقافية مهيمنة على المجتمع والدولة ، فآليات الديمقراطية الحديثة ، خصوصاً ديمقراطية المداولة ، تحول دون هذا

النوع من الهيمنة ، لأن الوحدة الثقافية في زمن العولمة باتت وحدة مرهونة بنتيجة التفاعل المجتمعي بين المكوّنات المختلفة للمجتمع .

ثانياً : هذا معناه أنّ الدولة لم تعد دولة محايدة بالمعنى التقليدي للكلمة ، بل حياد الدولة صار نتيجة إعمال العقل للتوصّل إلى قواسم مشتركة نتيجة العقل التواصلي الذي يستند إلى حصيلة العقول التي يتكوّن منها المجتمع لا حصر ذاته في العقل الطبيعي ، وهذا مردّه إلى التبدّل الحاصل في البنية الاجتماعية للدولة مع العلمنة.

فمع وجود التنوع والتعدد في المجتمع ، لابد من ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع ، ليعيش الجميع في إطار المصلحة المشتركة ، وفي بوتقة الوطن الواحد .

عليه فإننا نعتقد أن خيار التعايش بين مختلف الأطياف والمكونات ، التي يتشكل منها المجتمع والوطن الواحد، هو من الضرورات الدينية والأخلاقية والوطنية ، لأنه السبيل لضمان حقوق الجميع بدون تعدٍ وافتئات، كما أنه الإمكانية الوحيدة وفق كل الظروف والمعطيات لصيانة الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والوطني ، ومن يبحث عن الحقائق الأخيرة بعيداً عن مفهوم التعايش ومقتضياته ، فإنه يساهم في تأسيس بذور الكثير من الأزمات والكوارث الاجتماعية والسياسية.[13]

ومن هنا يمكن القول ان التعددية الاثنية هي دائما متعددة الثقافات [14]، وان المجتمع التعددي على هذا الأساس وجب عليه أن يحترم جميع الثقافات المتعايشة على أرض واحدة لا أن يحاربها كما حصل في المجتمع العراقي المعاصر وما حصل لشعبنا المسيحي من عنف وقتل وتهجير وطرد على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي ، رغم ان الدستور الدائم في العراق المعاصر ينص على التعايش السلمي بين القوميات التي عاشت على أرض العراق منذ القدم. [15]

المحور الثاني : أهمية التعايش والتسامح بين مكونات المجتمع وركائزه

أولا : أهمية التعايش

من خلال الوحدة والتعايش والتجانس والاختلاف يمكن للفرد أن يفهم الحضارات والتنافس فيما بينها بوصفه صراعاً اجتماعياً من أجل استمرار الحياة على الأرض ، ويتوقف التعايش الاجتماعي على القدر الذي يدعي فيه البعض أنهم متساوون أمام الله تعالى وأمام القانون ومتسامحون مع الاخرين ، ومع الحضارات الأخرى.[16]

طرح تيموثي سيسك تعريفاً أولياً لمفهوم التسامح بما هو "الحد الأدنى من التفاعل القابل للانهيار في الأزمات"[17]. ومن ثم ، فإن التسامح في حد ذاته ليس هدفاً في عمليات السلام بعد الصراع، ولكنه شرط من شروط نجاحها، وشرط تثبيت السلام هو الانتقال من مرحلة التسامح إلى مرحلة التعايش الذي يحتفي فيه بالاختلافات الدينية المحمية من الدولة. ويعد سيسك هذه النقلة من التسامح إلى التعايش شرطاً أساسياً في استقرار المجتمعات المنقسمة أو المتعددة دينياً أو أثنياً من خلال الانخراط في منظومة "الحقوق التي تعكس القواعد الدولية حول الحرية ضد التمييز على أساس الدين أو المعتقد".[18]

ثانياً : ركائز التعايش

ينطوي مفهوم التعايش على جملة من الركائز ، والتي تُعد من المسلمات التي يجب توافرها عند الحديث عنه وهي :

1- الاعتراف بالآخر بما ينسجم مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

إن الموقف الذي يتخذه الإسلام من قضية الاعتراف بالآخر موقف ثابت لا يتزعزع ودعوته إلى السلام والتعايش الإيجابي بين الناس أمر قرره القرآن الكريم ودعا إليه في آيات صريحة واضحة وضوح الشمس، فما دام الآخرون لا يعتدون علينا ولا يسيئون إلينا فعلينا أن نتجاوب معهم وذلك بالتعامل معهم بالعدل والبر ،[19] ويعد الاعتراف بالآخر من اساسيات تعريف المجتمع[20]، وإذا كان مبدأ أو سياسة الاعتراف بالآخر يتأسس على مبدأ المساواة بين الناس وجب علينا أن نسأل عن ماهية الاعتراف ومعناه وخلفياته ؛ أليس في

مبدأ الاعتراف بالآخر الاعتراف بالواقع غير العادل والاستسلام له وعدم السعي لتغييره ؟ إلا أن المسألة الحقيقية أو الديمقراطية الحقيقية هي في اعتراف القوي بالضعيف والأكثرية بالأقلية، والأغنياء بالفقراء والسلطويين بعامة الشعب، وكل ذلك على قاعدة وحدة الوجود والمصير، تأسيساً لحاكمية عالمية تقوم على مبادئ المساواة والعدالة انطلاقاً من اعتبار الانسان جزءاً من الطبيعة وليس فوقها، أو تحت سقف ضمان شروط البقاء وديمومة الحياة [21].

2- مأسسة العلاقات الاجتماعية بما ينسجم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

"تفند الاستقلالية النسبية(Independance Relative) " للمؤسسة الاجتماعية، اي تصور قدري للمؤسسة يجعل منها مجرد مكان لإنتاج وإعادة إنتاج القمع والتشييء والاستلاب، والتي تسمح بدل ذلك بالنظر إليها كأداة للتغيير والتحرر والثورة على صنمية البنى وجمودية الأفكار والمعارف والقيم والعلاقات والسلط الاجتماعية المتكلسة ، غير أن هذه المسألة تظل مرهونة بالكيفية التي يتم بها تدبير هذه الاستقلالية في الفضاءات الاجتماعية المختلفة ، واستغلالها ، من طرف هذا الجانب أو ذاك ، إما كمجال للفوضى والتسيب والاختلال الاعتباطي للقيم والمعايير ، وإما استثمارها كإمكانية للخلق والإبداع والتخطي والتجاوز والتحرر.[22]

3- خضوع الجميع للقوانين السائدة والمرعية في الدولة .

إن فرض القانون من الدولة ضروري ، لأن أشكال الضبط الذاتي قاصرة في بعض الأحيان عن التنظيم الكافي للتفاعلات بين أفراد الجماعة، لكن الدولة لن تغدو حينئذٍ ذلك الجهاز المطلق النفوذ وذا الطابع الخارجي، إنما كياناً ينبع من مأسسة الاليات الاجتماعية التي تنشأ من خلالها أشكال لتنظيم التفاعلات الاجتماعية التي توجهها غايات ومصالح متضاربة، لكنها تمثل، في الوقت نفسه، قوى تمكين للنمو الاجتماعي .[23]

4- اقرار التعددية الثقافية والاعتراف بالثقافات الفرعية (الخصوصية الثقافية) بما لا يتقاطع مع الثقافة الشاملة (الوطنية).

لا تعني الخصوصية " الانغلاق " ، أو التصادم مع الحضارات الأخرى ، أو الارتياب منها بل التعايش معها والتفاعل والتواصل من خلال المشتركات الانسانية ، كما أن الحداثة والتواصل الحضاري لا يعنيان قبول منطق الوصاية والتبعية الفكرية ، كما أن التعايش والتبادل الثقافي لا يبرر الاستتباع ، أو ازدواجية المعايير ، أو الانتقائية فيما يتعلق بقضايا الأقليات وخصوصياتها الوطنية والقومية والدينية وثقافاته ، وليس هناك من مبرر لتجاوز السياقات التاريخية والثقافية لحضارات أمم وشعوب وإنكار دورها بحجة تعميم " النموذج" ، أو لسيادة نموذج فكري وسياسي واقتصادي واحد[24].

المحور الثالث : سبل حل اشكالية التعددية المجتمعية

هناك ثلاثة انواع من الحلول لهذه المشكلة : [25]

1- إزالة الطابع التعددي للمجتمع وتقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب .

2- الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات البناء الاساسية لنظام ديمقراطي مستقر .

3- تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين متجانستين أو أكثر .

تُعد التعددية السياسية وإقرارها من السبل الكفيلة لترسيخ حالة التعايش في المجتمعات المنقسمة ، وتعني التعددية السياسية مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحق تلك القوى في التعايش وحرية التعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعاتها ، وهي بذلك تعني الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة ، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسن والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ، ومن ثم الاولويات ، فضلا عن ايجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في اطار مناسب وسلمي ، وبشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع ، إذ أن اشتراك جميع فئات المجتمع في هذا الاطار بآرائهم هو ما يصطلح عليه بالمشاركة السياسية ، وتشكل التعددية السياسية طبقاً لما يقوله محمَّد عابد الجابري مظهراً من مظاهر الحداثة السياسية ، ويُقصد بذلك إن وجود مجال

اجتماعي وفكري يدير فيه أفراد المجتمع الصراع بواسطة السياسة ، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء ، يفسح المجال رحباً أمام التعددية السياسية لتأخذ دورها في العمل السياسي والحراك السياسي سعياً لتحقيق مصالح المجتمع ومن ثم التعايش في اطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية ، فضلاً عن ذلك فأن وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة يمكن أن تشكل مظهراً من مظاهر التعددية السياسية وهذه الاحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام للوصول إلى السلطة ومن ثم تحقيق برامجها التي تنادي بها والقيم التي تدعو إليها .[26]

إذ بالإمكان القول ان هذا التعايش يدعم نظرية التعددية الثقافية في المجتمع والدولة، وهذا هو أساس المجتمع التعددي في الديمقراطية ألحديثة والحل الأمثل في هذا النوع يكمن في ادراك أبناء الاثنيات ان دورهم ليس في الاقتتال إنما في اجتماع الثقافات لتوليد مجتمع تعددي يعبر عن نزعة الانسان الى التوافق والأمن.

ويعني تعدد الثقافات وجود أكثر من ثقافة داخل المجتمع الواحد، والتوافق بين ثقافات المجتمع أمر مهم، بحيث تضمن جماعة حقها وحريتها وثقافتها ودينها مع وجوب احترام الغير وخضوع الجميع للقانون دون محاولة تهميش أحد لحساب الآخر، وان ضمان حقوق الآخرين في العيش المشترك يكمن في تطبيق التعددية الثقافية، وهي حقا الحل الأمثل لكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية المعاصرة التي تجابه المجتمع العراقي المعاصر.

بعد كل هذه المواقف ، نقول ان التعددية الثقافية لا ترى مفرا من الاعتراف بالآخر ، وتحافظ على حقوق الفرد والجماعة في الدولة الواحدة والمجتمع الواحد ، ومن حق كل جماعة المطالبة بحقوقها دون تمييز مع الآخرين.[27]

على الرغم من اقرار المهتمين بدراسة المجتمعات المنقسمة على فائدة الديمقراطية التوافقية سبيلاً لإيجاد التعايش وترسيخه بين المكونات المجتمعية إلا ان الممارسة العملية اثبتت أن للديمقراطية التوافقية مساؤي أهمها[28]:

1- انها ليست على درجة كافية من الديمقراطية .

2- النموذج التوافقي يشبه " المجتمع الطائفي " في تصنيف وليام كورنهاوزر وربما كان لمجتمع شديد التجانس والامتثالية التأثير نفسه الكابت لحرية الأفراد .

3- تفضي الديمقراطية التوافقية الى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية .

4- التوافقية ليست نظاماً مثالياً ، فالإخاء يعني السلام " الايجابي " ، ولكن في المجتمع التعددي يُعد التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات .

5- عجزها المحتمل عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه .

6- من الممكن للعديد من سماتها أن تقود إلى التردد وعدم الفاعلية .

7- المشكلة الأكثر خطورة هي الجمود ؛ أما مشكلات عدم الفاعلية الادارية والكلفة فهي صغيرة نسبياً.

المحور الرابع: المجتمع العراقي والتعايش بين مكوناته

يتم التعبير عن الصلة بين عمليات المصالحة والديمقراطية على انها علاقة تعزز بعضها بعضاً حيث تُمكن الديمقراطية من تحقيق مصالحة مجتمعية حضارية أكبر عبر العديد من الطرق بما في ذلك زيادة المشاركة المدنية وسيادة القانون والتشريع والمساواة ، والاعتراف بالحقوق الجماعية للأقليات والحقوق الفردية للمواطنين على حد سواء، وعلى الرغم من أن بناء الديمقراطية في المجتمعات التي مزقتها الحروب غالباً ما يرتبط بعمليات السلم والمصالحة، إلا أنها لا يمكن أن تحقق وحدها إدارة غير عنيفة للصراعات الاجتماعية ولا التعايش بين الطوائف ، فيجب أن تكون عملية مستمرة ولاسيما في البلدان التي كان القمع فيها عنيفاً ودائماً .[29]

المصالحة هي شرط ضروري لبقاء الديمقراطية على المدى الطويل ، فالعلاقات التي لم يتم تسويتها ، وتلك التي بُنيت على الريبة والشك والخوف والاتهام ، في نهاية المطاف

تدمر أي نظام سياسي يقوم على أساس احترام حقوق الانسان والمؤسسات الديمقراطية ، وعدم الاهتمام بإرث الماضي العنيف سيُقوّض حتى أفضل ديمقراطية .[30]

غير ان ما ذكر في اعلاه يصطدم بواقع المجتمع العراقي الذي شرع بالتحول الديمقراطي منذ العام **2003** إلا أن مكوناته الرئيسة تعاني من حالات عدم الانسجام ويبرز المكوّن الكردي المثال الاكثر وضوحاً عند دراسة التعايش في المجتمع العراقي .

فبحسب وجهة النظر الكردية فان العراق ليس مجتمعاً متجانساً ، وإنما تتعدد فيه الخصوصيات الاجتماعية من قومية ودينية ولغوية ومذهبية ، فيوجد فيها العربي والكردي والتركماني والاشوري ، فضلا عن وجود الديانات المختلفة كالإسلام والمسيحية واليزيدية والصابئة والكاكائية وغيرها ، وفيه أيضاً المذهبان الشيعي والسني ، وفي مجتمع من هذا النوع تصبح هذه الخصوصيات الاجتماعية المختلفة عوامل مؤثرة وفعالة في تفرقة المجتمع وتفكيكه، وليس عاملاً للتوحيد أو التلاحم في ظل دولة بسيطة موحدة مركزية ، لان ولاءات أفراد هذه الجماعات تتوزع بين انتماءاتها الخاصة وبين الولاء الوطني، بل قد يفضل الأول على الثاني في أغلب الأحيان ، ويصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تالف هذه الجماعات وجمعها ضمن دولة واحدة موحدة ذات مركزية شديدة، لكننا نرى بأن المشكلة لا تكمن بحد ذاتها في وجود هذا التنوع وإنما في كيفية إدارته بصيغة تجعل امكانية التعايش بين تلك المكونات ممكناً عملياً، شريطة أن يتم الاقرار بحقوق كل مكون دستورياً ومن ثم اعتماد الخيارات والحلول الطوعية وليست القسرية، لأن هيمنة بعض الجماعات وتفردها بالسلطة واحتكارها في هذه الدولة قد تزيد من كبت الخصوصيات المختلفة الأخرى الموجودة فيها ، الأمر الذي يخلق عوامل التفكك والتمزيق بشكل أكثر فاعلية ، وتجعل من هذه الدولة عرضة لمواجهة مشكلات عديدة تضعها في حالة عدم الاستقرار الدائم ، مما يؤدي بها إلى الانهيار نتيجة الصراع والتنافس الحتمي الذي سيقوم بين الجماعات المختلفة وكأمثلة على ذلك دول تشاد والسودان واثيوبيا والعراق التي شهدت حالة التأرجح غير المستقر لمجتمعاتها .[31]

والمعنى نفسه هو ما أكده مسرور برزاني مستشار "مجلس أمن اقليم كردستان"، في مقال نشرته صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية بالقول : " ان التعايش القسري بين العرب والكرد في العراق ، فرضية لم تعد تعمل".[32]

لذلك–وبحسب وجهة النظر نفسها– نجد أن تعددية المجتمع العراقي يعد مبرراً مشروعاً لتبني الفدرالية في العراق ، لان بنية الدولة الفدرالية تكون مطابقة لبنية المجتمعات التعددية ، وضامنة لحقوق الطوائف والجماعات التي تكوّن الدولة الفدرالية، لان الفدرالية هي التي تجمع في بنيتها الوحدة والتنوع، فيمكن جمع مختلف الطوائف والجماعات العرقية والدينية والمذهبية والثقافية العراقية في إطار دولة عراقية فدرالية، التي تعترف لكل جماعة من الجماعات التي يتألف منها باستقلالها الداخلي، ويضمن لها هذا الاستقلال حرية نموها وتطورها على وفق مفاهيمها الخاصة وخصائصها الذاتية وتؤمن لها الاشتراك في ممارسة السلطة الفدرالية عن طريق ممثليها في المؤسسات الفدرالية، فكيفما ننظر إلى الدولة الفدرالية المقامة، نجد في معظمها أن المعطيات الاجتماعية شكلت عنصراً أساسياً في أساسها وفي عناصر وجودها سواء في سويسرا، بلجيكا، كندا، جنوب افريقيا، الهند وغيرها، فالنظام الفدرالي يعد حلاً ملائماً لمشكلة التعايش في المجتمعات التعددية ، من هنا انطلقت دعوات شعب كردستان العراق إلى ضرورة الإقرار بحقوقه وتقرير مصيره في إطار الدولة العراقية الفدرالية، لان النظام الفدرالي في العراق هو الضمانة الوحيدة لبقاء العراق كدولة موحدة وبخلافه تكون النتيجة هو التفريط بوحدته .[33]

إن النظام السياسي الصالح والناجح ، هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي، وينسجم معها، أو يحاول أن يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية ، دون أن يلغي القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية ودون أن يلغي شخصيتها ، وهذا يعني ضرورة أن يكون النظام ثمرة التعايش والتالف بين هذه المكونات ، والتنافس السلمي والسياسي بينها على السلطة ، بل اقتسامها والتشارك معها على نحو توافقي ، الأمر الذي يمنح كل واحدة شعوراً بالاطمئنان على وجودها وحقوقها وحريتها ودورها في ادارة البلاد ،

دون الشعور بالغبن أو الظلم ، ان هذا التعدد والتنوع في المجتمع العراقي فرض وجود التعددية في الحياة السياسية ، والتي ستكون الاطار العام الذي تتحرك داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي ، التي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وإرادته و وجوده .[34]

ان حيازة ثقافة مشتركة هي التي تعطي مجتمعا ما " روحه الجماعية التعاونية " ، وهي التي تمكن أعضاء ذلك المجتمع من العيش والعمل بأقل ما يمكن من الفوضى والتدخل في شؤون بعضهم البعض ، أي بالتعايش **coexistence** بين الثقافات المكونة للمجتمع مع بعضها البعض ، وقد يتجه التعايش نحو الانصهار **Fusion** بين الطوائف بحيث يؤثر بعضها في البعض الاخر ويفقد كل خصائصه ، أو نحو الاندماج **integration** بحيث يزول بعضها ويذوب في البعض الاخر .[35]

المحور الخامس : آليات تحقيق التعايش السلمي في العراق[36]

ان التركيبة المجتمعية التي يتميز بها العراق والقائمة على التنوع الطائفي والقومي والديني، لم تساهم وعلى مدى عقود طويلة من الزمن في تحقيق الوحدة الوطنية والتقدم والتطور في البلد، بل أحدثت فجوة كبيرة في العلاقات القائمة وعلى مختلف الصُعد ، الامر الذي أثر على مسار العملية السياسية ، وادى الى قيام نزاعات وتقاطعات عنيفة ولاسيما النزاعات القومية والطائفية .

وعليه فان عملية تحقيق التعايش السلمي في العراق تحتاج الى بذل جهود كبيرة من اجل الوصول الى اطار عام وأساس متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد ، فالحساسية المفرطة بين الجهات التي هي في حالة من التخاصم والاختلاف والشعور بالحقد والكراهية وفقدان الثقة تجاه بعضهم البعض يستدعي العمل الجاد لإعادة اللحمة فيما بينهم ، من خلال تحقيق التعايش السلمي ضمن الوطن الواحد عبر اعطاء الاولوية لإشاعة منهج الاعتدال والتسامح بين ابناء الوطن الواحد وصولاً الى تحقيق المصلحة الوطنية الشاملة على حساب المصالح السياسية والطائفية والعرقية الضيقة، وانطلاقاً من ان مواجهة ظاهرة الغلو

والتطرف لا تتم إلا من خلال إحياء دور العقل ودراسة الظروف الاجتماعية التي ساهمت في تفشي تلك الظاهرة والتعرف على اسبابها وسبل مواجهتها، يأتي منهج الاعتدال والوسطية كونه من السبل والآليات الناجعة للقضاء على تلك الظواهر الشاذة في المجتمع .

وإن ما نحتاج اليه هو ضرورة بناء مقتربات تبادل بين ما يحمله مجتمعنا من تنوع متعدد العناوين ، ومن الوسائل التي تعمل على ذلك :[37]

1- اعادة بناء مؤسسات الدولة : ان السبيل الامثل لإعادة بناء الادارة المؤسسية (الدولة) تحتاج إلى نقطة شروع موثوق بها كي لا يتحول الجهد الى نسق نحو النيل من عملية التعايش السلمي وإطارها الوجودي.

2- ضرورة خلق وعي ثقافي – اجتماعي شعبي بالمواطنة والتعايش : ان بناء المجتمع العراقي بحاجة الى استيعاب عملية التغيير السياسي لاستثمار التغيير الذي حصل في نيسان 2003 ، فهناك شرائح ما زالت دون استيعاب عملية التغيير أو ضدها بسبب المصالح أو الولاء للنظام السياسي السابق ، وهناك شرائح أخرى استقبلت التغيير كأنه انتصار مذهبي أو أثني .

3- ضرورة تغيير القناعة بالمواطنة من الولاء إلى العمل: ان الانسان العراقي يمتلك الوعي السياسي والشجاعة والموقف في الافصاح عن قناعته في المشاركة والبناء، ويمثل هذا عتبة انطلاق ينبغي استثمارها، وبقدر ما هي معنية على ترسيخ دعائم التعايش السلمي لانها الخيار الوحيد للاندماج الاجتماعي والسياسي.

4- ضرورة تشجيع ثقافة الحوار والتسامح: ان اتمام عملية التعايش السلمي المبنية على الاعتراف بالآخر، والتسامح وتجاوز تراكمات الماضي ونبذ العنصرية والطائفية، انما شكل الخطوة الأهم بالتحول من ثقافة التراكم لسلبيات الماضي إلى ثقافة البناء الايجابي نحو المستقبل.

وهنا نركز على التعددية الثقافية ، والتي تعني التعددية الثقافية العيش المشترك لثقافات متعددة في مجتمع معين أو محدد على المستوى الفردي والفئوي والقومي والعرقي وكل منها

تتميز بثقافة متراكمة اكتسبتها عبر التاريخ حتى صارت جزءاً من حياتها وتاريخها ومنجزاتها قيمها ورموزها مما يسمها بهوية ثقافية خاصة بها ولكن في إطار التعددية الثقافية لا بد من التجانس وعدم طغيان ثقافة على حساب أخرى ، وإن المجتمع المتعدد الثقافات يحيل إلى احترام جميع الثقافات المتعايشة فيه بعيداً عن التصادم والتقوقع والانطواء حول الذات الثقافية الخاصة المنفردة، مما يعني التوافق الثقافي في ذلك المجتمع بعيداً عن التهميش والإقصاء لأحد على حساب الاخر: "وإن ضمان حقوق الاخرين في العيش المشترك يكمن في تطبيق التعددية الثقافية ، وهي الحل الأمثل لكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية المعاصرة .. لأن التعددية الثقافية لا ترى مفراً من الاعتراف بالآخر وتحافظ على حقوق الفرد والجماعة في المدينة الواحدة والمجتمع الواحد " .[38]

وهو ما يتم العمل عليه في برنامج التعليم في العراق في مراحل دراسية محددة الهوية الوطنية في التعليم بالعراق، إذ تظهر تفاصيل التركيبة الاجتماعية للبلاد في كتاب التربية الوطنية والاجتماعية للصف الأول من المرحلة المتوسطة (الصف السابع). ينفرد العراق من بين الدول العربية في الكشف عن " القوميات والأديان والطوائف المتعددة " الموجودة فيه في الدستور، إلا أن كتاب الصف الثالث من المرحلة المتوسطة (الصف التاسع) يوضح أن " الإسلام هو دين الأغلبية " .[39]

وفضلاً عن اقرار التعددية الثقافية ، لابد من التأكيد على الهويّة الوطنية والعمل على ترسيخها لأن الدولة العصرية هي الهوية الجماعية للشعب بماضيها وحاضرها ومستقبلها، تبنى الدولة الحديثة على مؤسسات وليس على أفراد أو حزب، الأفراد والأحزاب يزولون أما المؤسسات فتبقى بعدهم ولأجيال كثيرة، الديمومة في الدولة تتجسد في ديمومة مؤسساتها ، السياسي الذي يتعامل مع الدولة كملكية خاصة له، كما هو الحال في كثير من الديكتاتوريات العربية وغيرها ، يقضي على مقومات بقائها، فزوالها بزوال مالكها، يجب أن تستند سلطة الحاكم على جملة معايير ومفاهيم وقيم وقوانين مجردة عن الفرد أو عن أي هيئة اجتماعية لها نفوذ على مصير الدولة والمواطنين .

ويتم تحقيق التعايش عبر ثلاث ركائز أساسية هي :

أولاً : تحقيق العدل بشتى صنوفه ودرجاته وفي كل مكونات المجتمع ومؤسساته.

وثانيًا : الحزم في التطبيق على المخالفين.

وثالثًا : فرض احترام كل مكون للآخر.

الخاتمة:

تبين من خلال البحث أن ليس هناك مجتمع من المجتمعات لا يحتاج إلى التعايش بين مكوناته ، ولكن تتباين درجة الحاجة اليه من مجتمع إلى اخر ، وتكون الحاجة أكبر بالنسبة للمجتمعات المأزومة أو المتأزمة، وتعد مسألة الاعتراف بالآخر الاساس في خلق مجتمع تعددي متعايش ، وتكون طبيعة الاعتراف بالآخر أما سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً بمعنى تقنين هذا الاعتراف ، والأهم في هذا الاعتراف أن يكون دستورياً بمعنى تحويل العلاقات الاجتماعية بين المكونات المجتمعية إلى علاقات مؤسسية بشكلٍ يضمن للجميع حقوقهم والتزاماتهم، ويكون الدستور حاميها .

وبالتالي تكون النتيجة الطبيعية تحويل حالة التصادم والصراع بين المكونات المجتمعية إلى حالة من التعايش لان حقوق الجميع محفوظة ، وفي العراق شهدنا منذ العام 2003 محاولات جادة من أجل التعايش بين مكوناته بوجود دستور ينص على حفظ حقوق المكونات كافة ، الا أن الحاجة إلى ترسيخ التعايش ما تزال قائمة لاسيما في ظل وجود رغبات لبعض مكوناته من أجل الانفصال ، وهو ما تم توضيحه في البحث إلا أن الرغبة في التعايش ما تزال أكبر من الرغبة في التصادم والنفور من الاخر .

ان العمل على تفعيل الاليات التي تم ذكرها في البحث كفيلة بترسيخ التعايش في المجتمع العراقي، ويتطلب هذا التفعيل جهد واضح من القوى السياسية الرئيسة في العراق، إذ يقع على عاتقها العبء الأكبر استناداً إلى أن مغادرة الفئوية والطائفية الحزبية كفيلان بترسيخ التعايش بين مكونات المجتمع العراقي وتعزيز اللحمة الوطنية .

Coexistence in a pluralistic society: a case study of Iraq
Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jasim

Abstract:
Although we believe that the Iraqi society is a homogeneous society to a large extent, but the nature of the transition in governance and change the former political system was not natural because of the US occupation, and the result of that occupation of the repercussions on the composition of society in Iraq, especially with regard to coexistence among its components To make those concerned looking at ways to restore national cohesion and consolidate coexistence.
Therefore, in this study, we set out to impose the principle that "pluralistic society does not necessarily have a non-cohabiting society. On the contrary, pluralism in society may be an enriching factor for coexistence and harmony among the community components."

الهوامش

[1] حسن الصفار، السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته، الطبعة الالكترونية، دار الساقي، بيروت، **2017**، ص **76** .

[2] ايمن فوزي رحيم الكبيسي ، فقه الاقليات المسلمة : دراسة تأصيلية تطبيقية ، دار المأمون للنشر والتوزيع ، **2018** ، ص **329** .

[3] محمد محفوظ ، الشيعة اليوم : إشكاليات الهوية والاندماج ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، **2014** ، ص **231** .

[4] محمد رضا الطيار ، أثر قيام الثورات العربية على تغير الأنظمة السياسية في العالم العربي : دراسة مقارنة (تونس – مصر) ،المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، **2018** ، ص **312** .

[5] نوري بطرس ، التعددية الثقافية والمسألة الإثنية ، جريدة الصباح (العراق) ، **2016/5/11**.

[6] محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص**230**.

[7] نوري بطرس ، مصدر سبق ذكره .

[8] محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ،ص**231** .

[9] الاب باسم الراعي ،المجتمع والدولة ، دار الفارابي ، بيروت – لبنان ، **2011** ، ص **136** .

[10] سالم سالمين النعيمي، "التعددية الثقافية والمجتمع الخليجي"، جريدة الاتحاد (الاماراتية)، **3** شباط/فبراير **2014** .

[11] نقلاً عن : الاب باسم الراعي ،مصدر سبق ذكره ، ص **140**

[12] المصدر نفسه ، ص **140** .

[13] محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص **232**.

[14] التعددية الثقافية (Cultural Pluralism) مصطلح شديد العمومية يعني وجود أنساق أو أنساق ثقافية فرعية متعددة داخل وحدة اقتصادية اجتماعية أو سياسية واحدة ، من هنا يمكن القول بأن هناك تعددية لغوية وتعددية سلالية وتعددية ثقافية وهكذا ، ومن أن تعد مثل هذه التعددية داخل الحدود القومية أو الاقليمية شيئاً شاذاً أو استثنائياً لأننا إذا نظرنا إلى السجلات التاريخية والاثنوجرافية فسوف نرى أن التعددية هي القاعدة وليست الاستثناء ، والتعددية في النظرية السياسية لها معنى مختلف عن هذا ، حيث تعني توزيع القوة السياسية أو توزيع صلاحيات اتخاذ القرار بين جماعات أو مؤسسات متنوعة .

ينظر : سمير الخليل ، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي : إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، **2016** ، ص ص **69-70** .

[15] نوري بطرس ، مصدر سبق ذكره .

[16] معد صالح الشاهري ، موقف المفكرين المسلمين المعاصرين من التعددية السياسية ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، **2017** ، ص **88**

[17] نقلاً عن عزمي بشارة ، الطائفة ، الطائفية ، الطوائف المتخيلة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، **2018** ، ص **226** .

[18] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[19] محمود حمدي زقزوق ، " الاسلام وفضيلة الاعتراف بالآخر " ، جريدة الخليج (الاماراتية) ، **2008/9/19**.

[20] عادل عبد المهدي ، الاعتراف بالآخر من اساسيات تعريف المجتمع ،الخميس **2018/11/29** . على الرابط **https://www.alsumarianews.com/news/253923/%D8%B9%D8%A8%D8%A**

[21] حبيب معلوف ، الى الوراء في نقد اتجاهات التقدم ، دار الفارابي ، بيروت ، **2010** ، ص ص **216-217** .

[22] مصطفى محسن ، " الفلسفة ، المؤسسة التربوية وأسئلة التحول في المجتمع المغربي المعاصر : نحو رؤية سوسيولوجية نقدية ، على الرابط**https://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n12_11muhsine.htm**

[23] مجموعة مؤلفين ، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة : مقاربة سوسيولوجية وحالات ، الجزء الاول ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، **2017** ، ص **65** .

[24] عبد الحسين شعبان، "التنوع الثقافي في المجتمعات العربية : مصدر غنى أم فتيل أزمات"، **2007/11/2**. على الرابط**http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=113961&r=0**

[25] مُحَمَّد فخري راضي ، الديمقراطية : مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات ، دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن ، **2014** ، ص **84** .

[26] معد صالح حسن الشاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص **26- 27** .

[27] نوري بطرس ، مصدر سبق ذكره .

[28] محمد فخري راضي ، الديمقراطية : مصدر سبق ذكره ، ص 84 .

[29] حنان عز العرب خالد ، دور البرلمان في المصالحة الوطنية : دراسة لبعض الحالات الافريقية ، المكتب العربي ، القاهرة ، 2015 ، ص 81.

[30] المصدر نفسه ، ص 82 .

[31] شورش حسن عمر ، خصائص النظام الفدرالي : دراسة تحليلية مقارنة ، ط2 ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2018 ، ص 159

[32] بارزاني: التعايش مع العراقيين خطأ.. وطي صفحة داعش يحتاج لإعلان دولة كردية، بغداد اليوم، 2017/7/28. على الرابط https://baghdadtoday.news/news/9368/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%

[33] شورش حسن عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 159-160 .

[34] هادي مشعان ربيع ، دراسات في الديمقراطية وحقوق الانسان ، دار الجنان للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الاردن ، 2015 ، ص 18 .

[35] حارث علي العبيدي، دراسات سوسيوانثروبولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2012، ص 187.

[36] دور الاعتدال والوسطية في تحقيق التعايش السلمي في العراق ، على الرابط
https://albayyna-new.net/content.php?id=3449

[37] خضر القرغولي واخرون ، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح ، على الربط
https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%

[38] نقلاً عن : سمير الخليل ، مصدر سبق ذكره ، ص 72.

[39] محمد فاعور ، " واقع التربية المواطنية في الدول العربية " ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، 21/أيار – مايو 2013 . على الرابط : https://carnegie-mec.org/2013/05/21/ar-pub-51864